

## شرح اسباب استقالته في كتاب شحاده: الهيئة المنظمة للاتصالات مقيدة مالياً وقانونياً وسياسياً

نشرت «وكالة الانباء المركزية» امس كتاب استقالة رئيس مجلس ومدير عام الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحاده الذي رفعه الى رئيس الحكومة سعد الحريري.

وقد لفت شحاده في كتابه الى ان قدرة الهيئة على احداث تغيير ايجابي ملموس، قد تم تقليصها بحدة بسبب التأخير في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية الاساسية خلال السنوات الثلاث الاخيرة.

وذكر ان حصرية الجمهورية اللبنانية للخدمات الحيوية للاقتصاد الوطني بقيت كما هي، بشكل مخالف ومناقض لروح ونص القانون ٤٣١/٢٠٠٢، باستثناء تحدي المشغلين غير المرخص لهما (او غير الشرعيين)، وهما الاكثر استفادة من دون شك من التأخير الحاصل في تنفيذ هذه الاصلاحات. ومما يزيد الوضع سوءاً، ان البعض من اهم الانظمة الاساسية التي اعدتها الهيئة، كنظام التراخيص ونظام ادارة الترددات ونظام حماية المستهلك وغيرها الكثير، بقي من دون احالة من وزير الاتصالات الى مجلس شورى الدولة لإبداء الرأي، وبالتالي لم يصبح نافذاً بعد.

هناك بالطبع مبادرات عديدة في إمكان الهيئة المنظمة للاتصالات القيام بها خلال الاشهر المقبلة لرؤية شركة حديثة تدخل السوق، واستثمارات مجدبة تأتي، وفرص عمل تتوفر للاجيال اللبنانية الصاعدة. إلا ان ذلك يبقى مشروطاً، أولاً باحترام القانون وتنفيذ جميع بنوده الاصلاحية، وثانياً بالتزام مجلس الوزراء تحرير الاتصالات، وثالثاً بتمكين واقدار الهيئة مالياً (عبر منحها الموارد المالية التي تحتاج اليها للعمل باستقلالية) وقانونياً (عبر احالة انظمتها الى مجلس شورى الدولة).

ان الهيئة قادرة على مواجهة التحديات في متابعتها لاهداف الموضوعية، وسوف تتخطاها مع توفر الدعم السياسي المطلوب. دولة رئيس مجلس الوزراء، اتقدم من دولتكم بطلب قبول استقالتي من منصب رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها التنفيذي. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.